

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، جنيف، سويسرا



AR

CD/15/5/R1

الأصل: إنجليزي
قرار مُعتمد

مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة تحسين الاستجابة الإنسانية للحركة

قرار

وثيقة من إعداد
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر
واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتشاور مع الجمعيات الوطنية

قرار

تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة: تحسين الاستجابة الإنسانية للحركة

إن مجلس مندوبي الحركة في دورته لسنة ٢٠١٥:

وإن يقر مع القلق بتغير المناخ السياسي والاجتماعي الاقتصادي في العالم على نحو ارتفعت فيه الاحتياجات الإنسانية المعقدة ومتعددة الأوجه الناجمة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات،

وإن يبرك الطلب المتنامي على خدمات الحركة للاستجابة على نطاق واسع وعلى نحو أكثر فعالية وفاعلية لهذا الوضع المعقد، مما يضع الحركة في صدارة العمل الإنساني الفعال والمجدي في خدمة الأكثر استضعافاً،

وإن يقر بأنه في ضعف التنسيق والتعاون، وفي التنافس الداخلي، وفي غياب الوعي الكافي بتكامل مواطني القوة لدى عناصر الحركة عرقلته لقدرة الحركة على إحداث الوقع المرجو من عملها وتأثير على مصداقية عناصرها المترابطة والفردية وقوتها،

وإن يذكر بالقرار ٤ الصادر عن مجلس المندوبين سنة ٢٠١٣، الذي أوكلت بموجبه إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مهمة مواصلة العمل المشترك من أجل تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، (المرجع CD/13/R4)،

وإن يذكر أيضاً بالقرار ٦ الصادر عن مجلس المندوبين سنة ١٩٩٧، الذي اعتمد بموجبه "الاتفاق بشأن تنظيم الأنشطة الدولية لعناصر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر" (اتفاق إشبيلية)، وبالقرار ٨ الصادر عن مجلس المندوبين سنة ٢٠٠٥، الذي اعتمد بموجبه "التدابير التكميلية لتعزيز تنفيذ اتفاق إشبيلية"، وبتقارير متابعة القرارات كأسس يبنني عليها التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة،

وإن يؤكد على الأبعاد المحلية والعالمية في الآن نفسه لعمل الحركة والدور الجوهري للجمعيات الوطنية على المستوى المحلي بصفتها أول من يهب للاستجابة وبوصفها جهة إنسانية مساعدة للسلطات العامة في البلاد المعنية، إلى جانب الأدوار والمهام التي توكل إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) على الصعيد الدولي والمنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

وإن يلاحظ مع التقدير التحسن الملموس في التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة منذ انعقاد مجلس المندوبين سنة ٢٠١٣، لا سيما في العمليات على النطاق الواسع في أنحاء المعمورة، وهو ما تجلّى مؤخراً في ما شهدنا في نيبال وبحيرة تشاد واليمن وميانمار،

وإن يعرب عن الحاجة الملحة إلى مساهمة التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة في تعزيز الأثر الإنساني للصليب الأحمر والهلال الأحمر لصالح المنكوبين جراء حالات الطوارئ الكبرى،

وإن يعرب عن تقديره ودعمه لمشاركة وعمل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وكل الجمعيات الوطنية التي ساهمت في المشاورات على نطاق الحركة، حيث وقع التطرق على نحو ملموس إلى التحديات والفرص الراهنة في مجالات القيادة والتنسيق، والخطط التنفيذية، والأدوات والآليات، والاتصالات، وحشد الموارد،

وقد أدرجت جميعها في التقرير الموحد المرفق حول خطة العمل، في شكل سلسلة من النتائج والتوصيات القابلة للتنفيذ،

وإن يقر بالتركيز بشكل خاص على ضمان التناسق بين هدف تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة ومبادرات أخرى أطلقتها الحركة من قبيل بلورة رؤية للحركة ومشروع المبادئ الأساسية ومبادرة العلامة المميزة للحركة،

قرر ما يلي:

أ- يرحب بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير ويعتمدها إلى جانب الأهداف والإجراءات الواردة في خطة العمل المرفقة.

ب- يطلب من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي للإشراف على تنفيذ خطة العمل ورفع تقرير في هذا الصدد إلى مجلس المندوبين لدى انعقاده سنة ٢٠١٧،

ج- يطلب من جميع عناصر الحركة أن تدعم تنفيذ خطة العمل وتوفر الموارد لذلك، بوسائل منها إدخال التعديلات اللازمة على سياساتها وممارساتها التشغيلية.

د- يؤكد على أن النتائج التالية ضرورية لتهيئة مناخ ملائم لتعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، ويدعو جميع عناصر الحركة إلى الاستثمار والالتزام المستمر:

١- يعد تحسين التنسيق على مستوى الحركة أمرا ملحا وهاما ويستوجب التزاما من جميع شركاء الحركة،

٢- تمثل الثقة والتفاهم المتبادل والاحترام ركائز التنسيق والتعاون ويتعين أن تنبني عليها العلاقات بين شركاء الحركة على نحو فعلي،

٣- أقر بأن الإطار التنظيمي الحالي (للتنسيق في الحركة) هو الأساس الذي يقوم عليه التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة. ويتعين تطبيقه على نحو شامل وتدعيمه بالآليات التنفيذية ذات الصلة كمكمل له ومواصلة التفكير فيه،

٤- تضطلع الجمعية الوطنية في البلد المتضرر بدور محوري في استجابة الحركة ويتعين أن يدعمها شركاء الحركة قبل حالة الطوارئ وأثناءها وبعدها،

٥- يتعين أن يستند التنسيق بين مكونات الحركة إلى السياق، بدءا من مرحلة التأهب وصولا إلى مرحلة الاستجابة

٥- يؤكد أيضا على أن النتائج الموائية تمثل عناصر تنفيذية أساسية لضمان فعالية التأهب والاستجابة وتكاملهما في حالات الطوارئ الكبرى:

٦- يعد التأهب محوريا لتحقيق تنسيق فعال بين مكونات الحركة ويستوجب استثمارا متواصلًا، وهو ضروري للجمعيات الوطنية الموجودة في أقاليم معرضة للكوارث لكي تستعد مسبقًا للوافدين من شركاء الحركة والأشخاص والسلع، حين تحل الكارثة؛

- ٧- يجب أن تكون الاستجابة على درجة عالية من التنسيق والاتساق منذ أولى بوادر حالة الطوارئ ويجب أن تُدعم من خلال أدوات وآليات موحدة،
- ٨- يمثل التواصل المتسق جزءاً أساسياً من الاستجابة الفعالة للحركة. إذ ينبغي أن تقوم "كلمة الحركة" القوية والمميزة على تنسيق بين الرسائل الصادرة عنها ومختلف أوجه اتصالاتها،
- ٩- ينبغي أن يستند النهج المعتمد بين مكونات الحركة لحشد الموارد على التكامل لا على التنافس، أي تفادي التنافس بين مكونات الحركة.
- ١٠- يتعين تعزيز الامتثال والمساءلة من خلال إضفاء المزيد من الشفافية على عدم الامتثال ومن خلال التشجيع على الممارسات الفضلى
- و- يطلب كذلك من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، بالاقتران بمشاركة الجمعيات الوطنية ومساهمتها على نحو فعلي، مواصلة رصد جهود التنسيق وتقييمها، وأن تضمن الالتزام الجماعي بالاستفادة من الدروس المستخلصة وإجراء المزيد من الإصلاحات بالاستناد إلى الأدلة.
- ز- وإن يترك الحاجة الملحة إلى مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة بعد انعقاد مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٥، من خلال تجميع الاقتراحات والتوصيات وتنفيذها،

الملحق ١

تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة

خطة العمل لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧

تكمل خطة العمل هذه تقرير تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة لمجلس المندوبين لعام ٢٠١٥. واستناداً إلى حصائل عملية التشاورية التي أجريت على نطاق الحركة على مدى عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، فإنها تترجم النتائج والتوصيات الرئيسية للتقرير إلى أهداف وإجراءات ملموسة لتضطلع بها مكونات الحركة في السنوات القادمة. وهي تهدف إلى ضمان أن الحركة "تفي بالغرض" من خلال تنفيذ الإجراءات اللازمة لتوفير استجابة إنسانية متماسكة وفعّالة ويمكن التنبؤ بها في إطار المشهد الإنساني المتغير.

وتنقسم خطة العمل إلى ثمانية أهداف ينطوي كل منها على عدة إجراءات محددة، مع توقع بأن اتخاذ هذه الإجراءات سيؤدي إلى حصائل محددة، ويسهم في تحقيق الأهداف. وتُعرّف النتائج الملموسة والغايات المحددة زمنياً لكل إجراء لتسهيل رصد التنفيذ. وتهدف بعض الغايات حداً أدنى لعدد البلدان أو سياقات تنفيذ إجراءات مختلفة. وسيجري إيلاء الأولوية لتلك البلدان الأكثر احتمالاً لأن تشهد استجابة تشغيلية على مستوى الحركة. وتغطي خطة العمل فترة عامين، من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧، يتعين في نهايتها إعداد تقرير مرحلي شامل يُعرض على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧. بيد أن الالتزام بتحسين التعاون والتنسيق يلزمه المزيد من الطموح والتركيز بشكل كبير. ونتيجة لذلك، ففيما يتعلق ببعض الإجراءات، لا سيما الاستكشافي منها، سيكون مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧ معلماً رئيسياً لهذه العملية التي قد تتجاوز هذا الخط الزمني.

وتنشد الغايات الموضوعية لخطة العمل هذه الواقعية وأن تكون قابلة للتحقق. وهي تتطلب التزاماً مستمراً ومشاركة من جميع شركاء الحركة لكي تتحقق. وبالمثل، ينبغي النظر إلى تدبير الموارد اللازمة للتنفيذ كجهد جماعي وتجميع للموارد. وعلى هذا النحو، فإن التعاون والتكاتف من أجل تنفيذ خطة العمل هذه سيعزز بناء العلاقات وفرص التعاون الجيد فيما بين مكونات الحركة.

خطة العمل لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧

بيان الهدف العام: زيادة التأثير الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر زيادة كبيرة من خلال تحسين التنسيق والتعاون قبل وأثناء وبعد عمليات الطوارئ الكبرى.			
الإجراء	الحصائل	المخرجات	الغاية
الهدف ١: الإلمام بالإطار التنظيمي لتنسيق أعمال الحركة، وتطبيقه بروح التكامل والثقة بفضل آليات التنفيذ والتأهب والتدريب الملائمة.			
نقوم اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية بتوثيق التحديات والنجاحات التي تواجهها أثناء تنفيذ الإطار التنظيمي في حالات الطوارئ الكبرى.	<ul style="list-style-type: none"> تحديد التحديات والثغرات وأوجه عدم التماسك (التنافر) والنجاحات المحتملة، وتدعيم ذلك بالأدلة؛ أمثلة على الكيفية التي يسهل بها الإطار التنظيمي فعالية التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة أو يعرقلها. 	<ul style="list-style-type: none"> استخلاص دروس قائمة على الأدلة، بما في ذلك عمليات التقييم الفوري المشترك. 	<ul style="list-style-type: none"> إدراج النتائج الرئيسية في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧.
تواصل اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تطوير أداة التنسيق التشغيلي داخل الحركة، للمساعدة على الحوار حول توزيع المسؤوليات في حالات الطوارئ الكبرى (فيما يتعلق بالتأهب والمواجهة)، واختبار الأداة ميدانياً وتكييفها وفقاً لذلك.	<ul style="list-style-type: none"> تسهيل تطبيق الإطار التنظيمي بواسطة أداة بسيطة وسهلة الاستخدام؛ زيادة مستوى الثقة نتيجة لزيادة القدرة على التنبؤ. 	<ul style="list-style-type: none"> أداة التنسيق التشغيلي داخل الحركة. 	<ul style="list-style-type: none"> نشر أداة التنسيق التشغيلي داخل الحركة وتطبيقها في سياقات الطوارئ الكبرى قبل حلول كانون الثاني / يناير ٢٠١٧.
قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بمشاركة الجمعيات الوطنية، بالاشتراك في إنتاج نموذج تدريبي وفيديو بشأن التنسيق والتعاون في حالات الكوارث الكبرى (بما في ذلك الإطار التنظيمي لتنسيق الحركة، والأدوات والآليات المتاحة).	<ul style="list-style-type: none"> تقديم تفسير لإطار التنسيق داخل الحركة بمصطلحات سهلة؛ تحسين المعرفة والفهم بشأن تنسيق الحركة والأدوات والآليات المتاحة. 	<ul style="list-style-type: none"> إنتاج فيديو عن الحركة باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والعربية؛ إدراج تنسيق الحركة من أجل القادة التنفيذيين باللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية في نماذج التدريب الموجودة 	<ul style="list-style-type: none"> نشر الفيديو المنتج داخل الحركة قبل حلول كانون الثاني / يناير ٢٠١٧؛ مشاركة ٤٠٪ من قادة العمليات في الدورات التدريبية قبل حلول كانون الثاني / يناير ٢٠١٧.

	(الحشد الدولي والتأهب للعمل، ومركز المعلومات والرصد، الخ).		
الهدف ٢: دعم الجمعية الوطنية للبلد المتضرر في دورها طوال فترة استجابة الحركة وبعدها.			
<ul style="list-style-type: none"> • انتهاء الحركة، بحلول عام ٢٠١٧، من تطوير اتفاق الحركة من أجل بناء القدرات فيما لا يقل عن ١٥ سياقاً من السياقات المرجح أن تشهد استجابة واسعة على نطاق الحركة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تتناغم أنشطة بناء القدرات مع السياقات ذات الصلة. 	<ul style="list-style-type: none"> • أن يكون نهج الحركة أكثر كفاءة وتماسكاً، ومكماً لنهجها المعني ببناء قدرات الجمعيات الوطنية على المستوى القطري. 	<p>تطوير مكونات الحركة لنهج مشترك لبناء قدرات الجمعيات الوطنية في مجال القيادة التنفيذية والتنسيق.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • استعراض الأدوات الأساسية لبناء القدرات لدى الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية قبل حلول عام ٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • تتناغم وتتسق أدوات بناء القدرات. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة التماسك والكفاءة في تنفيذ خطط بناء القدرات؛ • تواصل الحوار حول أدوات وعمليات بناء القدرات. 	<p>قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية باستعراض أدواتهم/عملياتهم الأساسية المعنية ببناء القدرات من أجل تحقيق التناغم والتكامل، بما في ذلك خطط تدبير الموارد اللازمة لبناء القدرات.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عرض تقرير بشأن الدروس المستخلصة على مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧؛ • استخدام قالب الخطة القطرية للحركة في ما لا يقل عن ١٠ سياقات بحلول عام ٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • توثيق الدروس المستخلصة، وتشاؤها، وتطبيقها في السياق المقبل؛ • وجود نموذج وقالب وأمثلة لكل خطة قطرية للحركة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تماسك خطط الحركة للمواجهة وارتكازها على تقييم الاحتياجات المتفق عليه، وقدرات الجمعيات الوطنية، والتكامل بين مكونات الحركة؛ • دعم دور الجمعيات الوطنية، واستقلالها. وتركها بعد انتهاء عملية استجابة الحركة أقوى مما كانت عليه قبلها؛ • زيادة فرص وحوافز الجمعية الوطنية المشاركة من أجل دعم الجمعية الوطنية المضيفة بطريقة منسقة. 	<p>تجري مكونات الحركة ممارسة لاستخلاص الدروس على أساس الخطط القطرية السابقة والجارية (على سبيل المثال لأزمة سورية ككل، وإعصار هايان بالفلبين، وزلزال نيبال)، ومواصلة تطوير نهج "الخطة القطرية للحركة".</p>

الهدف ٣ : تكييف استجابة الحركة للسياق لزيادة الجدوى والفعالية

<ul style="list-style-type: none"> • بحلول نهاية عام ٢٠١٧، يوجد لدى ما لا يقل عن ٢٥ سياقاً، من السياقات التي يرجح أن تشهد استجابة على نطاق الحركة، اتفاقات تنسيق الحركة جديدة أو محدثة، تكملها خطط طوارئ ذات صلة. 	<ul style="list-style-type: none"> • إبرام أو تحديث اتفاقات تنسيق الحركة و/أو مذكرات تفاهم ثلاثية و/أو خطط طوارئ. 	<ul style="list-style-type: none"> • تصميم وتنفيذ مواجهة الحركة لحالات الطوارئ الكبرى بشكل يتناسب مع السياق، ومتفق عليه بشكل جماعي؛ • زيادة مستوى الثقة نتيجة لزيادة الاتصالات والمبادلات وممارسات التخطيط الجماعي. 	<p>في السياقات التي لا توجد فيها اتفاقات أو خطط طوارئ قطرية، تشرع مكونات الحركة في مناقشات من أجل إبرام اتفاقات من شأنها أن تسهل تصميم وتنفيذ استجابة الحركة بما يتناسب مع السياق (باستخدام / باختبار أداة التنسيق التشغيلي داخل الحركة).</p> <p>أما في السياقات التي توجد فيها اتفاقات وخطط طوارئ قطرية، فيجري مناقشة وتحديث هذه الاتفاقات أو الخطط بشكل دوري.</p>
<h3>الهدف ٤ : تحسين تأهب الحركة للاستجابة بشكل جماعي لحالات الطوارئ الكبرى.</h3>			
<ul style="list-style-type: none"> • بحلول نهاية عام ٢٠١٧، يكون قد تم تحديد قدرات ومصالح وأنشطة الحركة في ما لا يقل عن ٥ سياقات. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد قدرات الحركة حسب السياق استناداً إلى قالب متفق عليه. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الإلمام بقدرات الحركة ومصالحها نتيج تحديد أولويات نهج الحركة بكفاءة (بما في ذلك من خلال تحديد الثغرات). 	<p>اضطلاع مكونات الحركة في سياقات محددة بشكل جماعي، ويفضل أن يكون ذلك كجزء من خطة الطوارئ، بتحديد قدرات (الخبرة، والأصول، والموارد)، ومصالح، وأنشطة جميع مكونات الحركة على الصعيدين القطري والإقليمي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • توصيات محددة للخطوات المقبلة المعنية بمجلس المندوبين لعام ٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • التطوير المشترك للاختصاصات المعنية بتطوير أداة عالمية. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الإلمام بقدرات الحركة ومصالحها نتيج تحديد أولويات نهج الحركة على المستوى العالمي بكفاءة. 	<p>قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الدولية باستكشاف المفهوم والمعلومات المعنيين بأداة عالمية لتحديد القدرات وبوابة إلكترونية عالمية مشتركة لتشاطر المعلومات.</p>

<ul style="list-style-type: none"> • نشر مجموعة أدوات الحركة قبل نهاية عام ٢٠١٦. 	<ul style="list-style-type: none"> • إتاحة مجموعة أدوات الحركة الكاملة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تكييف أدوات الحركة مع الممارسة الراهنة المتمثلة في تنسيق الحركة في حالات الطوارئ الكبرى. 	<p>قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، بالاشتراك في تنقيح أدوات التنسيق الرئيسية على النحو المناسب (على سبيل المثال، تنقيح قالب والمذكرة التوجيهية المعنيين باتفاقات تنسيق الحركة) وإضفاء الصبغة الرسمية على مقترح مجموعة أدوات الحركة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عرض إطار الترتيبات الأمنية للحركة على مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • استعراض الترتيبات الأمنية للحركة، بما في ذلك قائمة الخيارات وأفضل الممارسات. 	<ul style="list-style-type: none"> • إدارة للأمن / السلامة أكثر تماسكاً وفعالية في العمليات الميدانية. 	<p>قيام الخبراء الأمنيين لدى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، باستعراض الترتيبات الأمنية للحركة المعنية بالعمليات الكبرى.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إدراج النتائج / الخبرات الممكنة في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد فرص تقديم الخدمات المشتركة، وإيقافها عند الاقتضاء. 	<ul style="list-style-type: none"> • تقديم خدمات الحركة بمزيد من الفعالية والكفاءة الاقتصادية. 	<p>مواصلة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لاستكشاف جدوى تقديم الخدمات المشتركة داخل الحركة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إدراج النتائج / الخبرات الممكنة في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة استكشاف الفرص على النحو المحدد. 	<ul style="list-style-type: none"> • قدرة الحركة على تقديم الدعم السريع في العمليات الكبرى بمزيد من التناغم والفعالية. 	<p>مواصلة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لاستكشاف جدوى تناغم القدرة على التدخل السريع (على سبيل المثال، وحدات مواجهة الطوارئ، وحدات الانتشار السريع ... الخ)</p>
<p>الهدف ٥: سعي الحركة بشكل جاد من أجل مواجهة حالات الطوارئ الكبرى بطريقة منسقة، مع التركيز بوجه خاص على الساعات الأولى التالية لوقوع حالة الطوارئ.</p>			
<ul style="list-style-type: none"> • بحلول نهاية عام ٢٠١٧، يكون قد جرى عقد قمة مصغرة / إصدار بيان مشترك (على سبيل الاختبار) في ٧٥٪ من حالات الطوارئ الجديدة الكبرى، وإجراء ممارسة استخلاص الدروس. 	<ul style="list-style-type: none"> • استخلاص الدروس / التقييم الفوري المشترك الذي تجريه اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مع التركيز على تنسيق الحركة في مرحلة الاستجابة 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة مستوى الثقة وتحسّن التنسيق بسبب الاتفاق على توزيع المسؤوليات بشكل واضح؛ • زيادة الرغبة في التنسيق وفي تنفيذه، بما في ذلك تقاسم المسؤوليات. 	<p>عقد قمة مصغرة رفيعة المستوى في غضون أول أربع وعشرين إلى ثمان وأربعين ساعة تلي وقوع الأزمة (قمة افتراضية أو حضورية)، يليها إصدار بيان مشترك.</p> <p>مواصلة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تطوير مفهوم القمة المصغرة استناداً إلى الخبرات والدروس المستخلصة.</p>

<ul style="list-style-type: none"> • بحلول عام ٢٠١٧، يكون قد جرى نشر مسؤولي تنسيق الحركة في حالة طوارئ الكبرى، وعرض تقرير تقييمي مع توصيات على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • استخلاص الدروس بشأن نشر مسؤولي تنسيق الحركة في حالات الطوارئ الكبرى. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة مستوى الثقة بين مكونات الحركة، وفي آليات التنسيق الحركة؛ • زيادة مستوى التنسيق والكفاءة بشأن استجابة الحركة. 	<p>قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إلى جانب الجمعيات الوطنية بوضع تصور لمفهوم نشر مسؤولي تنسيق الحركة، واختبار ذلك النشر بغرض خدمة المصالح المشتركة للحركة في حالات الطوارئ الكبرى.</p>
<p>الهدف ٦: تعزز الحركة من مكانتها بشكل فعّال من خلال تقديم رسائل قوية و متماسكة، وتعظيم إمكانات الاتصالات لدى كل مكون من مكوناتها، وتعزيز الصورة العامة للحركة أثناء حالات الطوارئ الكبرى.</p>			
<ul style="list-style-type: none"> • تجريب آليات الإطار في حالات الطوارئ الرئيسية الكبرى طيلة عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • إطار للاتصالات في حالات الطوارئ الكبرى. 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز قدرة مكونات الحركة على تقديم خدمة الاتصالات العامة في حالات الطوارئ الكبرى بشكل مشترك أو منسق؛ • زيادة التأثير والمصداقية والتواصل مع الجمهور المستهدف. 	<p>قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، بمواصلة تطوير واختبار إطار للاتصالات لدى الحركة في حالات الطوارئ الكبرى، يحدد آليات التنسيق واتخاذ القرارات ومخططات التحقق من الصلاحية، والأدوار والمسؤوليات.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحديد مفهوم ومعلومات البوابة الإلكترونية لتبسيط المعلومات قبل نهاية عام ٢٠١٦، وإنشاء البوابة خلال عام ٢٠١٧؛ • إتاحة قائمة فحص مرجعية، وقالب، وإرشادات، وإجراءات تشغيل موحدة قبل نهاية عام ٢٠١٦، ويجري تطبيقها حتى نهاية عام ٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • بوابة إلكترونية لتبسيط المعلومات؛ • قائمة فحص مرجعية لإنجازات فيما يتعلق بالاتصالات؛ • نموذج لاستراتيجية الاتصالات لدى الحركة؛ • إجراءات تشغيل موحدة؛ • إرشادات من أجل إشراك المجتمعات المحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة قدرة مكونات الحركة على تقديم خدمة الاتصالات العامة في حالات الطوارئ الكبرى بشكل مشترك أو منسق؛ • زيادة التأثير والمصداقية والتواصل مع الجمهور المستهدف. 	<p>قيام أقسام الاتصالات في اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية المشاركة بتطوير أدوات مشتركة للاتصالات في حالات الطوارئ الكبرى، ويشمل ذلك مرحلة التأهب.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إدراج النتائج والتوصيات في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد القدرة المشتركة للتدخل السريع وجاهازيتها للتنفيذ؛ • في غضون ذلك، يجري تنسيق القدرة على التدخل السريع كلما كان ذلك ممكناً في حالات الطوارئ الكبرى. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة قدرة شركاء الحركة على دعم صورة ومكانة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر من خلال الاتصالات، مع الحفاظ على الهوية والمصالح المنفردة لكل مكون. 	<p>قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، والجمعيات الوطنية ذات القدرات المتاحة، باستكشاف سبل تطوير قدرة مشتركة للتدخل السريع، ومهمة تنسيق للحركة معنية بالاتصالات في حالات الطوارئ.</p>

الهدف ٧: اتباع الحركة لنهج متماسك ومتكامل لحشد الموارد في حالات الطوارئ الكبرى.			
<ul style="list-style-type: none"> • الانتهاء، بحلول عام ٢٠١٧، من اختبار نموذج الحركة لنداء الطوارئ المنسق في جميع حالات الطوارئ الجديدة الكبرى. 	<ul style="list-style-type: none"> • اختبار نموذج الحركة لنداءات الطوارئ في حالات الطوارئ المقبلة؛ • ممارسة استخلاص الدروس، وتحسُّن النموذج وتكييفه. 	<ul style="list-style-type: none"> • نداءات الطوارئ الكبرى منسقة ومتكاملة ومتزامنة وخالية من التنافس الداخلي؛ • زيادة الشعور بالمسؤولية الجماعية عن العمليات والخضوع للمساءلة أمام الجهات المانحة؛ • زيادة محتملة في الأموال المخصصة لاستجابة الحركة بشكل عام. 	<p>مواصلة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تطوير واختبار ونقل نموذج الحركة بشأن "نداء الطوارئ المنسق" من أجل حالات الطوارئ الكبرى في المستقبل، ويشمل ذلك التواصل مع المانحين وإمدادهم بالتقارير (بما في ذلك تتبع المساعدات الثنائية المنسقة).</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحديد النموذج، وإتاحة قالب مذكرة التفاهم قبل نهاية عام ٢٠١٦؛ • اختبار قالب مذكرة التفاهم بحلول عام ٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد نموذج النداء وشروطه؛ • قالب مذكرة التفاهم / الاتفاق. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحسُّن الانطباع عن الكفاءة والتماسك والوضوح في استجابة الحركة؛ • زيادة الشعور بالمسؤولية الجماعية من حيث العمليات والخضوع للمساءلة أمام الجهات المانحة؛ • تزايد احتمال زيادة التبرعات. 	<p>قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتنسيق مع الجمعيات الوطنية، بمواصلة استكشاف جدوى إطلاق نداء دولي واحد، يتضمن الأهداف والأنشطة والميزانيات المعنية بالمكونات الأخرى.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إدراج التوصيات في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد التحديات والفرص. 	<ul style="list-style-type: none"> • استجابة الحركة بشكل متكامل تماماً في حالات الطوارئ الكبرى؛ • تحسُّن الانطباع عن التماسك والوضوح والجدوى في سياق استجابة الحركة؛ • استمرار تزايد احتمال زيادة التبرعات. 	<p>قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتنسيق مع الجمعيات الوطنية، باستكشاف سبل التحرك صوب إصدار نداء مشترك بالكامل، بما في ذلك التحديات والفرص وتحسين تناغمه مع النظم الخاصة به.</p>

الهدف ٨: استجابة الحركة قابلة للتنبؤ بها وتخضع للمساءلة، بمقتضى القواعد والمعايير المتفق عليها.		
<p>قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، باستكشاف وسائل تعزيز المساءلة والامتثال، بما في ذلك العناصر التالية:</p> <p>أ) وضع حوافز من أجل ممارسات التنسيق السليمة؛</p> <p>ب) رصد وتعزيز الشفافية بشأن الالتزام بالقواعد وبشأن عدم الامتثال؛</p> <p>ج) آلية لتسوية المنازعات/النزاعات من تنسيق الحركة المعني بالمنازعات.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة التركيز على كيفية ضمان المساءلة من أجل تنسيق الحركة. • اقتراح مقدم من فريق عمل مشترك بشأن وسائل تعزيز المساءلة والامتثال على نطاق الحركة. 	<ul style="list-style-type: none"> • إدراج وسائل تعزيز المساءلة والامتثال في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧.